التكامل الاقتصادي المحلي لبناء دولة عصرية

د/ محمد المتولي
مدير عام الأكاديمية الدولية للتنمية

إذا كانت التحالفات الإستراتيجية بين الشركات متعددة الجنسيات تكون علاقات تكاملية تبادلية بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد المشتركة فى بيئة ديناميكية لاستيعاب متغيرات بيئية مختلفة . وأيضاً التكتل الدولى الإقليمى فى مزيج متكامل بهدف التعامل مع المتغيرات العالمية كقوة على الصعيد الدولى .

أما على الصعيد المحلى فإنه لا يوجد تكامل وتعاون بين الأقاليم المتجاورة والمتجانسة اقتصادياً لمواجهة تحديات العولمة وبهدف المشاركة التنموية وتعظيم الاقتصادات المحلية . لذلك فوجود ترتيبات إقليمية مختلفة ومتداخلة بين محافظات مصر علي سبيل المثال والأقاليم الاقتصادية المختلفة هو من أهم الوسائل الفعالة للتنمية المستدامة فيها ولتحقيق ذلك يجب :

أ- أن تتوافر الإرادة السياسية لمتابعة أهداف التكامل المحلى وإعطائها أولويات على الاعتبارات المحلية الأخرى .

ب- بذل جهود لتنسيق السياسات الاقتصادية المحلية فى الأجل القصير والطويل .

وإذا ما تم وضع تصور سليم للتكامل بين الأقاليم الاقتصادية والمحلية سيقدم ذلك مزايا عديدة للمحافظات والأقاليم الفقيرة والتغلب على العقبات التى تواجهها وتحقيق الانسجام بين السياسات القومية والسياسات المحلية وخلق أسواق أكبر من خلال نهج حكومى واضح قوامه إصلاح سوق العمل المحلى ، إعادة تنظيم القطاع المالى وحوافز الاستثمار المحلى وإنشاء فرق عمل لوضع أطر وآليات التنسيق وتوفير المساعدة والمشورة الفنية بين الأقاليم المختلفة

إن أفضل طريقة لمواجهة ظاهرة الفقر والبطالة وتحدياتهما في العالم العربي هو تعزيز النمو وتخفيض أعداد الفقراء فيها عن طريق تحسين كفاءة إدارة التنمية المحلية بالاندماج والتكامل الاقتصادى المحلى .

ويتضمن التكامل الإقليمى المحلى فرصاً لتحقيق وفورات الحكم وتسهيل العمليات الإنتاجية التى ستزيد القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال وخلق مناخ للأعمال يجذب ويشجع نشاط القطاع الخاص .

فإذا كانت مصر في عصور سابقة قد نادت دائماً بالسوق العربية المشتركة على المستوى العربى والدخول فى تكتل الكوميسا مع أفريقيا والشراكة مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة

فإن ذلك لن يؤتى ثماره بدون الإصلاح المؤسسى فى المجتمع المحلى والذى يستدعى وجود رغبة سياسية حقيقية لتحقيق هذا الإصلاح .

وينبغى أن تعمل تلك الأقاليم فى ظل إدارة محلية فاعلة حتى تتغلب على مشاكل التنمية المحلية وتحسين الخدمات المحلية والأخذ بقواعد انتخابية فعالة وإخضاعها للمساءلة .

والمساءلة فى حد ذاتها وسيلة للتحقق من الإنجاز المضطرب فى الأداء التنموى وحل المشكلات والتغلب على الصعوبات وتوسيع مشاركة المجتمع المدنى وتشجيعه بآلية الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والغرف التجارية والصناعية

ومن الملاحظ أنه فى عام 1974 شكلت لجنة في مصر لوزارة الإدارة المحلية كانت مهمتها تحديد الأقاليم التخطيطية بمصر ووضعت هذه اللجنة بعض الأسس لتقييم هذه المقترحات والسير على هداها عند تحديد التخطيط الإقليمى لمصر وكان من أهم هذه الأسس التكامل الاقتصادى بين المحافظات التى يضمها الإقليم الواحد من ناحية وبين الأقاليم المختلفة من ناحية أخرى .

وبناء على توصيات تلك اللجنة صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (475) لسنة 1977 بتقسيم المسطح المصرى إلى 8 أقاليم تخطيطية اقتصادية هى إقليم القاهرة ، إقليم الإسكندرية ، إقليم الدلتا ، إقليم قناة السويس ، إقليم مطروح ، إقليم شمال الصعيد ، إقليم أسيوط ، إقليم جنوب الصعيد .

وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (181) لسنة 1986 بضم إقليم مطروح إلى إقليم الإسكندرية ومن ثم يبلغ عدد الأقاليم حالياً 7 بعد إلغاء إقليم مطروح ، ومن الملاحظ أن هذا التقسيم لم ينشأ معه جهاز إدارى على مستوى الإقليم له سلطات تنفيذية ذات أثر فعال ، وأن نشاط هيئات التخطيط الإقليمى لن يحقق الهدف الذى أنشئت من أجله نظراً لوجود تعارض فى الاختصاص بين أجهزة التخطيط الإقليمى والتنمية الإقليمية ، ووجود خطط قومية قطاعية لكل وزارة من وزارات الدولة المختلفة على المستوى الإقليمى وأصبح للتخطيط القطاعى القومى حظاً أو فرص التخطيط فى تنفيذ السياسات العامة للدولة .

لذا فإننا نرى

1- ضرورة إعادة النظر فى تحديد الأقاليم التخطيطية الاقتصادية فى مصر وفق أسس تخطيطية علمية وإدارته فى شكل تكاملى اقتصادى بصفة أساسية وزيادتها بما يحقق اهدافها بكفاءة وفعالية

2- وضع الدولة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار المشاركة الفعالة التكاملية بين أطراف المشاركة المجتمعية وهم الدولة والأفراد والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتحديداً المنظمات غير الحكومية بهدف التنمية المؤسسية فى المجتمع المحلى .

3- اختيار القيادات المحلية وفق قواعد موضوعية ومعايير دقيقة بحيث تتوافر فيهم الخبرات والمهارات السلوكية والإدارية والفنية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة فى المجتمع المحلى وأن يتم التركيز على مبدأ الكفاءة وليس مبدأ الأقدمية فى الترقية بالأجهزة المحلية على أن يكونوا من أبناء الإقليم ذاته لمعرفتهم بالبيئة المحيطة به وبقدرتهم على التعرف على مشاكله وحلها بكفاءة وفعالية .